Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهكذا ترى جمهور الأمة يستوثقون من حديث الآحاد قبل العمل به. فإذا ردوا بعضاً منه لم يكن سبب الرد كونه حديث آحاد؛ وإنما يكون سبب الرد أمراً آخر خاصاً بالحديث الآحادى المردود.

هذا هو مذهب جمهور العلماء فى كل عصر ومصر، ولم يشذ عنهم إلا الخوارج والمعتزلة، فهم يرفضون حديث الآحاد جملة وتفصيلاً، وما أكثر ما شذ هؤلاء عن إجماع الأمة ولهم شبهات واهية ـ كشبهات صاحب هذا المشروع ـ تمسكوا بها فى اسقاط خبر الآحاد، رغم أخذ الرسول ﷺ وصحابته به قولاً وعملاً، وسار الجمهور من بعدهم على مذهبهم إلى يومنا هذا.

ثم جاء صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية ونهج على نهج المعتزلة والخوارج وبعض الأفراد.

والذى نريد أن نوضحه ـ للقارئ الكريم ـ هنا هو أخطاء صاحب المشروع وأوهامه فى رفض الأدلة التى استند إليها الجمهور فى قبول خبر الواحد؛ ووجوب العمل به بالشروط التى يجب توافرها فى سنده ومتنه. فصاحب المشروع مجادل بارع؛ ولكنه ليس له دراية بفقه اللغة ومرامى الكلام، فأخذ يهرف بما لا يعرف دون أن ينتبه إلى عور ما يقول. ونسوق إلى القراء الكرام بعض سقطاته فى فهم النصوص القرآنية وغير القرآنية.

استدل الجمهور على وجوب العمل بخبر الآحاد ـ بشروطه ـ بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [الحجرات : ٦] لأن الآية تفيد